



محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس : السيد همبرغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) القضاء على الفقر

(ز) التنمية الثقافية

././

Distr. GENERAL  
A/C.2/51/SR.23  
1 April 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/C.2/51/L.10)

١ - السيدة شافس (كوستاريكا): قدمت، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ وعن الصين، مشروع القرار A/C.2/51/L.10 المعنون "وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، خاصة في أفريقيا".

٢ - وقالت إن المجموعة، إذ ترحب ببدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ترى أنه من الضروري جدا أن يقوم عدد أكبر من البلدان باتخاذ الاجراءات المناسبة للتصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها.

٣ - وأضافت تقول إنه استعدادا للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي من المقرر عقدها في إيطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تؤكد المجموعة أنه من الضروري أن تحصل جميع البلدان النامية التي تعاني من التصحر على الدعم المالي اللازم لتمكينها من المشاركة مشاركة تامة في عملية التفاوض وفي دورات المؤتمر واجتماعات هيئاته الفرعية، وتبرز الدور الهام الذي تؤديه بصورة خاصة الأمانة المؤقتة للمؤتمر في هذا الصدد.

٤ - واسترسلت تقول إن المجموعة تحث، من جهة أخرى، جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية وجميع الهيئات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على اتخاذ إجراءات محددة وتدابير لتنفيذ أحكام القرار ١/٥ الصادر عن لجنة التفاوض الحكومية الدولية تنفيذا تاما وفعالا.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/73، A/51/87،

A/51/120، A/51/127، A/51/138، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/295، A/51/314، A/51/357، A/51/375،

A/51/462-S/1996/831 و A/51/529)

(و) القضاء على الفقر (A/51/443)

(ز) التنمية الثقافية (A/51/451 و A/51/211-S/1996/551)

٥ - السيد جالو (غامبيا): قال إنه يعتبر أن القضاء على الفقر عنصر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين ولتحقيق التنمية المستدامة. إلا أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز منذ ٣٠ عاما، لا يزال خمس سكان العالم يعاني من الفقر المدقع. ويعيش معظمهم، والأغلبية الكبرى منهم من النساء، في المناطق الريفية في البلدان النامية.

٦ - وتابع يقول إن المسؤولين الحكوميين المجتمعين في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن للاشتراك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أقرّوا بأن هذا الوضع غير مقبول وتعهدوا، بالتالي، من جديد بالمضي في تحقيق هدف القضاء على الفقر في العالم مؤكدين أن هذا الأمر يمثل "ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالنسبة للبشرية". وقال إن الجمعية العامة قد أعلنت، من جهتها، عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر وأعلنت عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦).

٧ - وذكر بأن بلده قام قبل مؤتمر القمة العالمي بفترة طويلة، بإعداد خطة للقضاء على الفقر بغية توفير الحماية بصورة خاصة للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا. وحظيت هذه الخطة بموافقة المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن بلده واصل تمشيا مع أهداف مؤتمر القمة ومع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة، تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة وشرع في تنفيذ برامج للتربية المدنية تهدف إلى مساعدة السكان في العثور على سبل التغلب على الفقر.

٨ - واسترسل يقول إن بلده أدرك أن الفقر ظاهرة متنوعة الجوانب، لذا، فهو يعي أنه لا ينبغي زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة فحسب، بل ينبغي تغيير سلوك ومواقف الأفراد والجماعات إزاء الانتاج والحياة الاجتماعية.

٩ - ومضى يقول إنه بغية تمكين كل بلد من تحقيق النمو والتنمية على نحو مستدام ينبغي أن تنسق أنشطة القضاء على الفقر تنسيقا ملائما وأن تكون، في الوقت نفسه، مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبرامج الإنمائية الوطنية.

١٠ - واختتم يقول إنه ينبغي، على المستوى الدولي، أن تقوم البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ببذل جهود متضافرة بروح من التعاون والشراكة الحقيقيين بغية إيجاد مناخ اقتصادي مؤات، وبخاصة من أجل المضي في تحقيق اندماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي.

١١ - السيد كيل (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): ذكر بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ينظر منذ عام ١٩٩٥ في مسألة تحقيق اندماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي ومسألة القضاء على تهميش الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا في تلك البلدان.

١٢ - وتابع يقول إنه في إطار الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، نظم الأونكتاد في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبدعم من الحكومة السويسرية، حلقة دراسية مشتركة بين المؤسسات عن أثر العلاقات الاقتصادية الدولية في الفقر.

١٣ - واسترسل يقول إن التحرير السريع للتجارة الدولية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتغيير نمط تدفقات رؤوس الأموال العالمية تساعد في التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية.

١٤ - وواصل يقول إن عولمة الاقتصاد ينبغي لها أن تؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة الفقر المطلق على المستوى العالمي إذ أن تنمية المبادلات التجارية تساعد على توفير فرص العمل التي لا تتطلب مؤهلات عالية والتي تكون موجهة نحو التطوير.

١٥ - ومضى يقول إنه بالرغم من ازدياد عدد البلدان النامية التي تفيد من التوسع المتزايد في الأنشطة الاقتصادية والقضاء التدريجي على الحواجز التجارية، فإن بعض البلدان التي تعاني بالفعل من وضع حرج قد تكون مهددة بأن تصبح أكثر تهميشا.

١٦ - واستطرد يقول إنه نظرا إلى ضخامة مشكلة الفقر يخشى ألا يكون الأثر المباشر للعولمة ملموسا من الناحية النسبية في حين أنه قد يكون قويا من حيث الأرقام المطلقة خاصة في بعض المناطق، ولا سيما في بعض البلدان الآسيوية.

١٧ - السيد المطيري (الكويت): قال إن بلده مقتنع بأن القضاء على الفقر يتم عن طريق تحقيق اقتصاد مستدام. ولكي يتسنى للفقراء أن يكونوا شركاء حقيقيين في عملية التنمية في بلادهم، ينبغي أن توفر لهم وسائل المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات التي يكون لها تأثير على حياتهم.

١٨ - وتابع يقول إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مرتبطة بحماية البيئة. فهي توفر الإطار اللازم لتحسين مستوى المعيشة بالنسبة للجميع من حيث أنها تسمح باستغلال الموارد الطبيعية استغلالا سليما ومستداما.

١٩ - واسترسل يقول إن للأمم المتحدة دورا هاما جدا تؤديه في مجال الدعم والمساعدة المقدمين إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بغية مساعدتها في تحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن وتنفيذ عناصر البرامج وتوصيات المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ بشأن القضاء على الفقر.

٢٠ - ومضى يقول إن بلده يشدد على ضرورة قيام الحكومات بتركيز أنشطتها على الأسباب العميقة للفقر وعلى احتياجات السكان. وبالرغم من التطور الإيجابي في الحالة الاقتصادية الإقليمية والدولية - إنشاء الجماعات الاقتصادية والانفتاح الذي لم يسبق له مثيل في عمليات التبادل، فإن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يزداد حدة بين الشمال والجنوب. ففي العديد من البلدان النامية، التي تعاني بالفعل من تقلص المساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو، ينتشر الفقر انتشار المرض والأمية.

٢١ - واختتم يقول إن للبلدان المتقدمة النمو مسؤوليات خاصة في إطار التعاون الدولي ويتمثل حجر الزاوية بالنسبة لتلك المسؤوليات في المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وينبغي اتخاذ تدابير لتمكين الفقراء من الوصول إلى الموارد التي قد تسمح لهم بالتغلب على الفقر. وينبغي أن تتوافر للجميع المقومات

الاقتصادية والاجتماعية التي تكفي لتمكينهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لبلدانهم.

٢٢ - السيد هابسورو (اندونيسيا): قال إن بلده يؤيد تماما شعار الذي اقترحه الأمين العام للسنة الدولية للقضاء على الفقر. فبالرغم من الالتزامات المتعهد بها والاستراتيجيات المعتمدة، ما فتئت أعداد الفقراء تزداد بالفعل في وسط جو من اللامبالاة العامة.

٢٣ - وتابع يقول إن بلده يرحب بأن يكون الهدف المقصود من السنة الدولية هو بذل جهد مطرد وطويل الأجل من أجل تنفيذ التوصيات والتدابير التي اتخذتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية منذ عام ١٩٩٠ تنفيذًا كاملاً، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٢٤ - وواصل يقول إنه من الضروري، وفقاً لبرنامج العمل المعتمد في كوبنهاغن، وضع استراتيجيات وطنية يسترشد بها بالنسبة لتقديم المساعدة الدولية. غير أن ما يتسم بأهمية أكبر هو تعزيز التضامن داخل مختلف البلدان، وخاصة بين الميسورين والفقراء، بل وبين الرجال والنساء (اللائي يشكلن ٧٠ في المائة من الفقراء) بحيث توفر للفقراء الوسائل اللازمة ليتغلبوا بأنفسهم على بؤسهم.

٢٥ - ومضى يقول إنه منذ أن اعتمد بلده نهجا يقوم على أساس إشراك المجتمعات المحلية انخفضت نسبة الفقر إلى حد كبير في البلد. وبغية القضاء على الفقر تماما، وضع بلده استراتيجية معروفة باسم "المشاريع المستقلة" تستهدف الفقراء والفئات غير المشمولة بالحماية الاجتماعية. كما أن هذه الاستراتيجية تشجع كبار الأغنياء على أن يوفروا للفقراء الوسائل اللازمة للتغلب على بؤسهم.

٢٦ - واختتم يقول إن بلده يؤيد تماما السنة الدولية والعقد بوصفهما وسيلتين لإرهاق الوعي العالمي ويوافق على التوصيات الواردة في التقرير A/51/443 والمتعلقة بأفرقة العمل وتعبئة الموارد.

٢٧ - السيد الهيتي (العراق): قال إن بلده يعتبر أن البطالة والفقر مشكلتان رئيسيتان وإنه لا بد من تعبئة الموارد ووضع استراتيجيات للقضاء على الفقر والمجاعة والمرض والامية. وقال إن كل جهد يبذل من أجل تحقيق تنمية مستدامة ينبغي أن يكون ضمن منظور حماية البيئة.

٢٨ - وتابع يقول إنه بغية تحقيق أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال لا بد من إعادة النظر في عدد من الممارسات الضارة المتعددة الأطراف والشائبة التي تعيق التنمية وتزيد من حدة الفقر، ولا سيما الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن.

٢٩ - وواصل يقول إن الأمين العام كان قد أشار في ملحق خطة للسلام إلى أن الجزاءات "يمكن أن تتعارض مع الأهداف الإنمائية للمنظمة وأن تلحق أضرارا طويلة الأجل بالقدرة الإنتاجية للبلد المستهدف.

كما أن من الممكن أن يكون لها تأثير شديد على بلدان أخرى تكون من جيران البلد المستهدف أو شريكة اقتصادية رئيسية له".

٣٠ - واسترسل يقول إن بلده يرى أن هناك ثغرة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بفرض الجزاءات وبما ينال تنمية البلد المستهدف وسكانه من جراء أثر هذه التدابير العقابية. وقال إن الجزاءات تنال في الواقع من مصداقية الأمم المتحدة إذ أنها أصبحت وسيلة من وسائل الثأر للإنساني تستخدم لأغراض سياسية، كما تدل على ذلك الجزاءات المفروضة على العراق، وهي تمثل بالفعل عملا من أعمال إبادة الأجناس.

٣١ - السيد التني (السودان): أشار إلى أن مشكلة الفقر هي مشكلة ١,٥ بليون نسمة وإلى أنها تزداد تفاقما. كما أنه لا يوجد تضامن دولي في مجال القضاء على الفقر ولا تبدي البلدان الغنية الإرادة السياسية اللازمة للتدخل في هذا الميدان.

٣٢ - وتابع يقول إن الفقر وما يصاحبه من شرور - كالمرض وعدم الإفادة من فرص التعليم والاتجار بالمخدرات والعنف - يهدد الأمن الاجتماعي ويعيق المشاركة في الحياة السياسية ويضعف الطاقات الإنتاجية الوطنية.

٣٣ - واستطرد يقول إن السياسات التي تنتهجها البلدان الغنية هي التي تسبب الفقر في البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيل العراقيل التي تعيق صادرات هذه البلدان وتخفف من العبء الذي تمثله ديونها. وينبغي للبلدان الغنية أن تدرك أن التضامن الدولي أمر ضروري وأن تفي بجميع التزاماتها وأولها الالتزام بتكريس ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٤ - واسترسل يقول إن بلده اتخذ تدابير مختلفة وسن قوانين متعددة وشرع في تنفيذ مجموعة من المشاريع بغية القضاء على الفقر. كما أنه اضطلع بدراسة عن الفقر في أكثر من ١٦ ولاية من ولاياته.

٣٥ - ومضى يقول إن التنمية والقضاء على الفقر وجهان لعملة واحدة وأن وفده يرى أن للأمم المتحدة دورا أساسيا تقوم به في مجال القضاء على الفقر في البلدان النامية. وينبغي متابعة إعلان كوبنهاغن والقرارات المتخذة في اسطنبول وما ينص عليه جدول أعمال القرن ٢١ والقرارات الصادرة في مؤتمر ريو.

٣٦ - السيد قايد (اليمن): قال إن أكثر من مليار من البشر يعاني من شظف العيش ويتهددهم الموت والفناء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج هذه المشكلة التي كانت موضوع عدة مؤتمرات رئيسية عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، بدءا بمؤتمر ريو وانتهاء بمؤتمر استنبول التي أكدت من جديد أن التنمية من الأولويات التي لا بد منها لإيجاد معيشة كريمة للسكان الذين يعانون من الفقر. وقال إنه بالرغم من ذلك لا تزال فيما يبدو التوصيات المعتمدة في تلك المؤتمرات حبرا على ورق.

٣٧ - واسترسل يقول إن الفقر علامة مميزة لمجتمعنا. وإن استئصاله مرتبط بالتنمية المستدامة وبالإفادة من التكنولوجيا الحديثة. فالشعوب التي تعيش في دائرة الفقر تعاني من التهميش على جميع المستويات. وأضاف يقول إن بيانات حسن النوايا لن تساعد في حل المشكلة إذ لا بد من توفر الإرادة السياسية والشعور بالمسؤولية. فعلى أجهزة الأمم المتحدة مضاعفة جهودها بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وتابع يقول إن التنمية أساس لحل تلك المشكلة وهي عامل من عوامل الأمن والسلام والاستقرار للبلدان النامية التي بالرغم من الجهود التي تبذلها تواجه مصاعب كثيرة منها نضوب تدفق رؤوس الأموال وغلق الأسواق أمام صادراتها ومنع التكنولوجيات الجديدة من الوصول إلى أسواقها ووضع قيود حمائية تحرمها من التصدير.

٣٨ - واسترسل يقول إن بلده واحد من هذه البلدان الأقل نمواً ويواجه مصاعب كثيرة وهي قلة رأس المال والمشاكل البيئية والاقتصادية وأعباء الانتقال من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد السوقي ودمج الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بعد الوحدة وتحرير التجارة.

٣٩ - واختتم يقول إن بلده يأمل أن يترجم مفهوم التعاون الدولي في مجال التنمية إلى قرارات عملية.

٤٠ - السيد توري (مالي): قال إن الفقر هو ظاهرة واقعية معقدة ويعاني منه ما يزيد على بليون نسمة وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال والمسنين والمعوقين واللاجئين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً. وقال إن تحليل ظاهرة الفقر، الذي جرى بصورة خاصة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قد أبرز الصلة الوثيقة القائمة بين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة وحالة الفقر. فإن الفقر في الواقع، ينتشر أساساً في المناطق الريفية من البلدان النامية والبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وهي مناطق تفتقر إلى الهياكل والخدمات الأساسية. وقال إن القارة الأفريقية تعاني من الفقر بصورة خاصة إذ أنها تعاني من انتشار مختلف الأمراض الوبائية والمتوطنة والانخفاض الشديد في مستوى الالتحاق بالمدارس والمجاعات وسوء التغذية وفداحة الديون الخارجية. ففي مالي يعاني ٧٢ في المائة من السكان من الفقر وهي نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة في المناطق الريفية.

٤١ - وتابع يقول إن مما يزيد الفقر في العالم تفاقم عوامل مثل الجوع وسوء التغذية والأمراض وتدهور البيئة والمنازعات والانضجار السكاني والآثار الضارة للعولمة. وينبغي أن يكون القضاء على هذه الآفة في صميم أهداف التنمية المستدامة. إذ أن التنمية المستدامة تقوم على أربع أركان أساسية هي القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وسبل العيش المستدامة وانعتاق المرأة وإدماجها في الدورة الانتاجية وحماية البيئة وتجديدها. وقال إن حكومته أوجدت بالتالي في عام ١٩٩٤ شبكة من خدمات الضمان الاجتماعي ووضعت برنامجاً إطارياً للتنمية الاقتصادية والمالية على المدى المتوسط يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: السعي إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز العمالة ومكافحة الجفاف والتصحر.

٤٢ - واسترسل يقول إن عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المطلق يزداد باستمرار. وينبغي أن تظل مكافحة هذه الآفة من أولويات المجتمع الدولي؛ ويتطلب ذلك بذل جهود متضافرة على أساس تعبئة الموارد

بصورة ملائمة وذلك مع القيام في الوقت نفسه بمراعاة التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية وبالحرص على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بصورة فعالة.

٤٣ - السيد أشا (بيرو): أشار إلى أن استراتيجية القضاء على الفقر التي سعى بلده إلى تنفيذها خلال السنوات الخمس الأخيرة تتألف من ثلاث شُعب: تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإقرار السلام وزيادة الانفاق الاجتماعي. وكانت أفقر قطاعات السكان هي أكثر من أفاد من الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق بفضل العنصرين الأولين. ولكي يكون الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الإنمائية على أقصى درجة من الفعالية، تم التركيز على الإنتاج وتوفير فرص العمل وحماية البيئة والموارد الطبيعية والبرامج الاجتماعية. وسيتوقف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي على نجاح برامج مكافحة الفقر.

٤٤ - وتابع يقول إن ما يوازي نصف سكان بلده تقريبا يعيشون دون عتبة الفقر بينما يعاني ٢٠ في المائة منهم من الفقر المطلق. وقال إن هدف الحكومة هو تخفيض معدل الفقر المطلق إلى نصف ما هو عليه في غضون خمس سنوات. وتحقيقاً لذلك، يعتزم بلده تكريس ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية للانفاق الاجتماعي وسيسعى إلى تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٦ في المائة. وسوف يكون من الضروري القيام باستثمارات عامة هامة في ميادين رئيسية مثل الاستثمارات الاجتماعية والهيكل الأساسية وخدمات النقل والاتصالات والإنتاج والتنمية الإقليمية والتنمية البشرية عموماً. أما الفكرة الأساسية فهي تتمثل في تحقيق اندماج الأقليات المهمشة الأكثر حرماناً في الاقتصاد الوطني وكفالة تكافؤ فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية والمسكن اللائق وفرص العمل المنتج ومستوى معيشة مناسب.

٤٥ - وأضاف يقول إن البرنامج الاقتصادي الذي ينفذه بلده يهدف إلى الهبوط بمستويات الفقر وكفالة العدالة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإن حكومته قد رفعت جميع القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وحررت عمليات التبادل وتفاوضت من جديد على شروط الديون الخارجية للبلد وأيدت خطة بريدي. والهدف من ذلك هو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بصورة متوازنة. وقد تكون التنمية المستدامة التي تنشأ عنها عمليات إصلاح اجتماعي دليلاً على النجاح. وتكون التنمية الاقتصادية مستحيلة ما لم تصاحبها تنمية اجتماعية وتنمية بشرية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لعمليات الإصلاح المضطلع بها في التعليم الذي هو أساس كل انصاف وازدهار. وبالتالي، فقد قررت الحكومة إنشاء ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ قاعة للتعليم و ٦٠٠ معهد. كما أنها تولي أهمية كبيرة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وفي سوق العمل ولمسألة تنظيم الأسرة.

٤٦ - وواصل يقول إنه ينبغي ان تحظى جميع هذه الجهود بدعم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها في إطار تعاون أكبر والتزام أكثر ثباتاً من جانب المجتمع الدولي.

٤٧ - السيد اسبيري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القضاء على الفقر هو من الأهداف الحيوية التي جرى النظر فيها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، ولا سيما مؤتمر القمة في كوبنهاغن الذي حدد قادة

العالم لأنفسهم في نهايته هدفا هو القضاء على الفقر من خلال بذل جهد وطني ومن خلال التعاون الدولي. وقال إن برنامج عمل كوبنهاغن أكد البعدين اللذين تنطوي عليهما المشكلة وهما: وضع استراتيجيات وطنية وتحديد أهداف خاصة تتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية. وقد تأكدت بوضوح الحاجة إلى التعاون الدولي الذي ينبغي أن يتم في إطار نهج عالمي، ولا سيما من خلال الاستثمار في ميادين الإنتاج الغذائي والصحة والتعليم والموارد البشرية وفرص العمل المنتج والهيكل الأساسية. ويتوقف أيضا نجاح هذه الجهود إلى حد كبير على تهيئة بيئة مؤاتية تتسم بإمكانيات اقتصادية أفضل وبنقل التكنولوجيا وبزيادة ملموسة في الموارد المالية المتوافرة.

٤٨ - وتابع يقول إنه من المناسب أيضا العمل على تنسيق الجهود والأنشطة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تيسير التفاعل والتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وقد يكون من المفيد أيضا تحديد مؤشرات التنمية والفقر من خلال جمع البيانات وتحليلها. فاستراتيجيات مكافحة الفقر تختلف باختلاف البلدان ويتطلب تحسين ظروف العيش تنفيذ برامج على الصعيد الوطني مع الاستفادة من دعم المجتمع الدولي.

٤٩ - وواصل يقول إن المؤشرات الاجتماعية في بلده تحسنت إلى حد كبير في السنوات الماضية، ولا سيما بالنسبة للإنتاج الغذائي وتخفيض معدل نمو السكان ومحو الأمية وتوفير الوسائل العلمية والتقنية وتنمية الهياكل والخدمات الأساسية وتقديم المساعدة إلى الفئات المحرومة من السكان: كالمعوقين والمسنين والأطفال. ومن جهة أخرى، فقد جرى دمج برنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن في الخطة الخمسية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما كانت مسألة مكافحة الفقر موضوع مشروع قانون اقترحه رئيس الجمهورية ووافق عليه البرلمان، وقد تم منذ ذلك الوقت إنشاء لجنة وطنية للانتهاء من صياغة وتنسيق الأنشطة على أساس برنامج عمل مدته خمس سنوات. وقال إن نجاح هذا البرنامج يتطلب جهودا جماعية متضافرة يبذلها المجتمع الدولي إلا أن الإجراءات المتخذة من جانب واحد وتدابير الاكراه الاقتصادي التي تفرضها بعض البلدان لأسباب سياسية تؤدي إلى تفاقم الوضع الخطير بالفعل في هذه البلدان المستهدفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين هذه التدابير غير المشروعة وأن يمتنع عن اتخاذ تدابير مماثلة.

٥٠ - السيد تالبوت (غيانا): قال إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن هما ثمرة توافق تاريخي في الآراء تم التوصل إليه على الصعيد العالمي بشأن التدابير الوطنية والدولية الواجب اتخاذها للقضاء على الفقر، وهما يقران بأهمية إيجاد بيئة دولية مؤاتية. وقال إن السنة الدولية وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر من شأنهما أن يشكلا إطارا يسمح بالمضي قدما في تحقيق هذا الهدف. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سينعقد قريبا في روما مساهمة هامة في الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي التي هي ظواهر وأسباب للفقر في وقت واحد.

٥١ - واسترسل يقول إن القضاء على الفقر هو مهمة معقدة تتطلب في المقام الأول فهما متعمقا للوضع السائد على الصعيد الوطني والقضاء على تهمة السكان الذين يعانون من الفقر. وقال إن النسبة المئوية

للسكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر في بلده تقدر بما يزيد على ٤٠ في المائة؛ وبالتالي، فقد سعت الحكومة إلى تحديد أهداف واقعية يمكن قياسها وإلى وضع خطط وبرامج عمل محددة لمعالجة هذا الوضع وقد تم مؤخرا إعداد التقرير الأول عن التنمية البشرية كما تم وضع استراتيجية إنمائية وطنية وسيكونان بمثابة إطار لخطة العمل المقبلة الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر والتي ستتطلب الدعم من جانب الأمم المتحدة. ومن الممكن إذا ما لقيت هذه الخطة دعما منسقا ومركزا، أن تؤدي إلى تحقيق تقدم اجتماعي - اقتصادي يلمسه السكان.

٥٢ - وأشار إلى أنه لا بد مع ذلك من أن يؤخذ في الاعتبار ما يوجد من عقبات مثل وطأة الديون الثقيلة والآثار الضارة للتكيف الهيكلي، وبخاصة بالنسبة للهياكل الاجتماعية الأساسية. وقال إن الحكومة قد أثبتت تصميمها وذلك بالقيام باستمرار بدفع مستوى الإعانات المخصصة للقطاع الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليم. ففي عام ١٩٩٧، يتوقع تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لهذا القطاع تطبيقا لصيغة الـ ٢٠ في المائة - ٢٠ في المائة التي أيدها بلده.

٥٣ - وواصل يقول إنه ينبغي أن تقوم المساعدة المقدمة في منظومة الأمم المتحدة على أساس فهم مشترك للمشاكل المختلفة ولما بينها من ترابط وذلك باتباع نهج متكامل في مناخ دولي مؤات. كما أنه من المناسب تعبئة المزيد من الموارد: من جهة عن طريق العمل على احترام الالتزامات المتفق عليها بالنسبة لمسألة المساعدة الإنمائية، ومن خلال إبرام اتفاقات مرنة للتخفيف من عبء الديون من جهة أخرى.

٥٤ - السيد عبد اللطيف (مصر): قال إن قضية الفقر هي أحد أهم التحديات التي يتعين على المجتمع الدولي التغلب عليها خلال القرن القادم، إذ بالرغم من كل ما بذل من جهود للقضاء على هذه الظاهرة خلال القرن الحالي ما زال القضاء على الفقر هدفا بعيد المنال. ومع ذلك فإن مجرد اتفاق المجتمع الدولي على ضرورة القضاء على الفقر يمثل تقدما كبيرا في حد ذاته، وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إجراءات ترمي إلى القضاء على الفقر.

٥٥ - وتابع يقول إنه من الضروري عند تناول قضية إزالة الفقر عدم النظر إليها بمعزل عن عملية التنمية الاقتصادية إذ أن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل بالرغم من أن النمو الاقتصادي قد لا يكفل في بعض الأحيان حماية البيئة المادية أو توزيع المنافع بشكل منصف. ومن المهم أن يكون النمو متواصلا ومستداما وأن يعمل على توفير العمالة الكاملة وتخفيف حدة الفقر إذ أن استمرار الفقر سيهدد الاستقرار بمرور الزمن، وينبغي أن تكون التنمية قائمة على تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية وحماية المستهلكين، ولا سيما النساء والأطفال، وإيجاد ترتيبات لرعاية العاطلين عن العمل.

٥٦ - واسترسل يقول إن التصدي لقضية الفقر هو مسؤولية الحكومات، ولكن من الضروري، تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص. فبالرغم من أن المنشآت الخاصة لديها إمكانيات للقيام بدور هام، فإن تأثيرها

الحالي في هذا المجال لا يزال محدودا. ويجب، بالتالي، دراسة السبل التي يمكن من خلالها أن يسهم القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية.

٥٧ - ومضى يقول إن هناك من يعتبر أن منح ائتمانات للفقراء يمثل مخاطرة سيئة وهذا ما يفسر تردد البنوك في مدهم بما يحتاجون إليه من المبالغ الصغيرة. ولذا فمن الضروري تشجيع المبادرات الائتمانية التي تمد يدها إلى أشد الناس فقرا وتعطيها ائتمانات منخفضة التكلفة، لا سيما وأن معدلات السداد في البلدان النامية عالية للغاية.

٥٨ - وتابع يقول إنه لا يوجد حتى الآن اتفاق على كيفية قياس الفقر وأن ذلك يعود جزئيا ولا شك إلى أن للفقر أسبابا متنوعة ومن بينها أسباب هيكلية. وقال إن تقرير البنك الدولي عن التنمية الصادر هذا العام يشير إلى عدم وجود تعريف واضح للفقر وأن كل التعريفات تتضمن نوعا من الحكم الاجتماعي. ومن الصعب التوصل إلى تعريف محدد ولكن المهم هو التوصل إلى أبعاد تلك الظاهرة في كل مجتمع ومدى تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٩ - واسترسل يقول إنه بالنسبة لتوفير الموارد للقضاء على الفقر يمكن التساؤل عما إذا كان انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية سيستمر وعما إذا كان انخفاض توفير الموارد للتنمية بشروط تساهلية سيستمر مثلما حدث أخيرا بشأن وكالة التنمية الدولية. واختتم يقول إن القضاء على الفقر في العالم يمثل ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا قامت الحكومات والمجتمع الدولي بدمج هذا الهدف في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٠ - السيد كراسوفسكي (المدير المساعد لشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال، مشيرا إلى ما أبدته مجموعة الـ ٧٧ والصين من اهتمام يتعلق بالقيام في أقرب وقت ممكن بوضع برنامج يضم خطط وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، إنه تم تقديم معلومات في هذا الصدد في تقارير عديدة ومن جانب ممثلي مختلف الكيانات. وقد تم الاضطلاع بمبادرات عديدة لتنفيذ القرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في ميدان القضاء على الفقر وللعمل على إدراج هذه المبادرات في إطار متسق.

٦١ - وتابع يقول إنه فيما يتعلق بنظر الجمعية العامة في المقترحات المقدمة في هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ القرارات المناسبة. أما بالنسبة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مثلا، فقد تم بالفعل استحداث الآليات الحكومية الدولية التي ينبغي الإفادة منها.

٦٢ - واسترسل يقول إنه بالنسبة للمقترحات والتوصيات المتعلقة بالأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها خلال العقد والمذكورة في الفقرات ٥٠ إلى ٥٣ من تقرير الأمين العام (A/51/443)، فإن فكرة التوصية باعتماد

شعار خاص لكل يوم وكل سنة من العقد بغية توعية الشعوب وبالتالي تيسير هذه العملية قد اعتبرت الاقتراح العملي الوحيد الذي يمكن الأخذ به للاستجابة لطلبات لجنة التنمية الاجتماعية.

٦٣ - ومضى يقول إن متابعة التقدم المحرز واستعمال المؤشرات وجمع البيانات هي أمور صعبة إلا أن الفريق العامل وأفرقة العمل المشتركة، بين المؤسسات المكلفة بمتابعة المؤتمرات ومختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة واللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة والكيانات الحكومية تعمل على إيجاد حل لها. وقال إن استنتاجات الفريق العامل وأفرقة العمل المقرر تقديمها في نيسان/أبريل ١٩٩٧ تمثل مبادئ توجيهية تتيح لمنظومة الأمم المتحدة التصرف على الصعيد الوطني، كما ستم إتاحة هذه المبادئ التوجيهية على وجه الخصوص للممثلين والمنسقين المقيمين ولمقار مختلف هيئات الأمم المتحدة.

٦٤ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): ذكرت، في معرض تقديم تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية المعنون "تنوعنا المبدع"، أنه تم إنشاء اللجنة تنفيذاً لمقررات المؤتمر العام لليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية وأن اللجنة مكلفة بتقديم تحليلات وتوصيات إلى اليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة وهيئاتها كي تقوم أجهزتها الرئيسية وأماناتها، بموازة المجتمع المدني، بالنظر فيها قبل وضعها موضع التنفيذ.

٦٥ - ومضت تقول إنه في هذه الحقبة التي تتسم بالتغيير وبتوسع وجوه التفاوت بين البشر، ولكن أيضاً بوجود إمكانيات عديدة، لا بد من تصور جديد للتنمية. إذ لا ينبغي قصر التنمية على أبعادها البيئية والاجتماعية وعلى مراعاة منظور الفوارق بين الجنسين، بل ينبغي لعملية التنمية أيضاً أن تأخذ في الاعتبار البعد الثقافي. وقالت إن هذا التطور قد حمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يأخذ في الاعتبار مجموعة كاملة من المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكنه لا يأخذ في الاعتبار البعد الثقافي. وهناك كيانات أخرى مثل لجنة براندت ولجنة الجنوب واللجنة المعنية بالبيئة والتنمية ولجنة الحكم العالمي قد تطرقت إلى هذا الجانب من المسألة. وأصبح الأمر الآن يتعلق بإدماج البعد الثقافي في الاستراتيجيات الإنمائية. وفي وقت صحت فيه عمليات الهجرة وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، تحث الشعوب على الاندماج أكثر فأكثر في مجتمع يشمل العالم قاطبة أصبحت هذه الشعوب ترى أن العالم يفقد بصورة متزايدة توازنه وتماسكه، وأصبحت تتجه بأنظارتها نحو الثقافة التي قد تكون حسب الأحوال بمثابة ملاذ أو وسيلة من وسائل الحماية أو المقاومة أو الكفاح.

٦٦ - وذكرت أن المشتركين في المشاورات الإقليمية التي نظمتها اللجنة العالمية أشاروا إلى أنه ينبغي للتنمية أن تسمح للأفراد بالقيام بما يهمهم فعلاً وأن تضمن لهم أمنهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

٦٧ - واسترسلت تقول إن التقرير يتناول أبرز وجوه التفاعل بين الثقافة والتنمية وأن أهمية هذا التقرير ستكون وقفا على ما ستوليه الدول الأعضاء من اهتمام وعلى مدى تعميمه. وقد ارتئي من الأفضل في هذا الصدد ترجمة هذا التقرير إلى لغات عديدة إذ أن العالم كله بحاجة إلى توجيه أخلاقي وفكري. وقالت إن كلا من فصول هذا التقرير يتناول موضوعا محددا: أخلاقيات عالمية جديدة نابغة من البحث عن قيم مشتركة، وتحديات التعددية الثقافية، وحفز الإنسان على الإبداع، والآثار الثقافية لوسائط الإعلام، والنساء والأطفال والشباب، والتراث الثقافي، والبيئة والبحوث. وبالإضافة إلى التوصيات والأفكار الواردة في مختلف الفصول، يتضمن التقرير جدول أعمال دوليا، وقالت إن بإمكان اليونسكو الاضطلاع بخمسة من الأنشطة المذكورة فيه وتقوم حاليا الدول الأعضاء في اليونسكو بالنظر في هذه الأنشطة. وهناك خمسة أنشطة أخرى قدمت إلى منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها توصيات بشأنها: النشاط ٢ الذي يتطلب تعزيز دور الأمم المتحدة في الميدان الإنمائي باتخاذ استراتيجيات تولي أهمية أكبر للعنصر الثقافي؛ والنشاط ٣ الذي يتطلب تعبئة متطوعي الأمم المتحدة من أجل التراث الثقافي؛ والنشاط ٧ الذي يتعلق بحماية الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان؛ والنشاط ٨ الذي يتعلق بالأخلاقيات العالمية وأسلوب الحكم العالمي؛ والنشاط ٩ الذي يتطلب إيجاد أمم متحدة محورها الشعوب. وقد أوصت اللجنة العالمية اليونسكو باتخاذ مبادرات بشأن الأنشطة الخمسة الواردة في جدول الأعمال الدولي إلا أن اليونسكو ستشارك أيضا في جوانب عديدة من الأنشطة الأخرى. وستحاول اليونسكو تبليغ رسالة التقرير إلى جميع الهيئات المعنية والقيام بدور المنسق. وقد انطلقت العملية بالفعل ومن المهم الآن مواصلة العمل في إطار من التعاون.

٦٨ - السيد أوكونيل (أيرلندا): تكلم، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبتأييد من استونيا وإيسلندا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إن كثيرا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ساهمت في أعمال اللجنة العالمية، ولا سيما عن طريق توفير الخبراء والمساعدة المالية. وكان التقرير ثمره لفكرة أبدت في عام ١٩٩١ مؤداها أن تقوم الأمم المتحدة واليونسكو معا بإنشاء لجنة دولية مكلفة بوضع تقرير عن الثقافة والتنمية، وهي فكرة اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية في السنة نفسها.

٦٩ - السيد بيريز دي كويبار (الأمين العام السابق للأمم المتحدة ورئيس اللجنة): قال إنه كان في عام ١٩٨٨ قد أشار بالفعل إلى أن المبادرات الإنمائية كثيرا ما تفشل بسبب عدم مراعاة العامل البشري. وقال إن التأثير المتبادل بين الثقافة والتنمية هو مسألة ينبغي التوسع في بحثها.

٧٠ - وتابع يقول إن استنتاجات التقرير تتسم بأهمية كبيرة وإن نتائج الدراسة الأولية التي ستقوم بها في هذا الصدد أجهزة إدارة هيئات الأمم المتحدة المعنية والقرارات التي سيتم التوصل إليها بالنسبة لطرق التنفيذ لا بد وأن تكون محل اهتمام حتى وإن كان التقرير لا يشكل، في نظر اللجنة، سوى بداية.

٧١ - ومضى يقول إن بلدان الاتحاد الأوروبي بدأت النظر في آراء اللجنة العالمية بشأن العلاقات القائمة بين الثقافة والتنمية وتأمل أن يساعد التقرير في تحقيق أقصى فائدة من التعاون من أجل التنمية. كما تم

الإقرار بالروابط القائمة بين التنمية والبيئة، وينبغي الآن دمج البعد الثقافي في المشاريع الإنمائية؛ وقال إن بلدان الاتحاد الأوروبي تولى، من جهتها، أهمية متزايدة للعوامل الاجتماعية - الثقافية لدى إعداد برامج التعاون من أجل التنمية.

٧٢ - واسترسل يقول إن السويد، التي هي بلد عضو في الاتحاد الأوروبي، قد عرضت أن تنظم مؤتمرًا دوليًا في عام ١٩٩٨ كمساهمة في متابعة تقرير اللجنة العالمية جاعلة بذلك ستوكهولم العاصمة الثقافية لأوروبا في تلك السنة. وفي غضون ذلك، يرجى أن يكون التقرير موضع مناقشات عديدة إذ أنه يشير مسائل صعبة ويتناول المشاكل بصورة مباشرة.

٧٣ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إن أصحاب التقرير قد أعربوا فعلا عن آرائهم بصراحة إذ أنهم يودون إثارة مناقشة حقيقية بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة وهي تأثير العوامل البشرية في التنمية.

٧٤ - السيد شيرانوند (تايلند): قال إن الفقر يهدد الاستقرار السياسي والتلاحم الاجتماعي للأمم في وقت واحد. وينبغي بالتالي أن تكون مسألة القضاء عليه محل اهتمام على سبيل الأولوية. وقد أحرز تقدم هام في هذا الاتجاه خلال مؤتمر القمة في كوبنهاغن. وقال إن بلده، من جهته، قد نظم معركته ضد الفقر في سياق الالتزام رقم ٢ الوارد في الإعلان المعتمد في تلك المناسبة مركزا جهوده على الأسباب العميقة للفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكل فرد.

٧٥ - واسترسل يقول إن بلده قام، تحقيقا لهدف القضاء على الفقر، بوضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس التنمية البشرية وتركز بصورة خاصة على التعليم والتدريب وضرورة تضييق الهوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وهي تتضمن أيضا تدابير تتعلق بتحقيق لامركزية الأنشطة الاقتصادية وبتوزيع الخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية والعمل على زيادة قيمة الموارد البشرية.

٧٦ - واستطرد يقول إن جلالة الملك بوميبول يسهم إسهاما هاما في هذه الجهود بمشاريع ترمي بصورة خاصة الى تحسين الخدمات الطبية في المناطق الريفية وتنمية الهياكل الأساسية بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي للجماعات.

٧٧ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالتنمية الثقافية يتعين الشناء على جهود اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية التي تنظر في مسألة معقدة تتمثل في الاحتياجات الثقافية في إطار عملية التنمية. وقال إن البلدان الغنية في شرق آسيا التي بلغت مستويات معيشية أفضل من المستويات التي يشهدها العديد من البلدان الصناعية والتي ظلت في الوقت نفسه تحترم القيم الخاصة بها هي خير دليل على وجود انسجام بين الثقافة والتنمية. وقال إنه إذ يؤيد الأنشطة المبينة في جدول الأعمال الدولي الوارد في تقرير اللجنة (A/51/451) يرى أن التعبئة الدولية للمتطوعين من أجل التراث الثقافي ينبغي أن تشمل أيضا المشاركة

النشطة من جانب متطوعين محليين معينين من بلدهم. وتابع يقول إن تنظيم هذا الجهد الجديد ينبغي ألا يكلف به متطوعو الأمم المتحدة إلا بناء على طلب صريح من الدولة العضو المعنية بالأمر وبعد إجراء دراسة دقيقة. أما بالنسبة للنشأطين ٥ و ٦، ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز السياسات الرامية الى ترويج التنافس والتنوع في الشبكة الدولية لوسائط الإعلام وتيسر الوصول إليها. وأشار الى النشاط ٧، فقال إن حماية الحقوق الثقافية بوصفها من حقوق الإنسان تتطلب قدرا كبيرا من التأني إذ أن معظم الدول الأعضاء تتسم بتعددية ثقافية وإثنية.

٧٨ - السيدة اريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إنها تود أن تؤكد للمتكلم الذي سبقها أن برنامج المتطوعين والأنشطة ٥ و ٦ و ٧ ستعالج بحذر شديد.

٧٩ - السيد آس (النرويج): قال إن مكافحة الفقر كفاح في سبيل السلام والأمن؛ وإنها مسؤولية أخلاقية تقع تبعتها على المجتمع الدولي. وقال إن تنفيذ الاستراتيجيات الرامية الى القضاء على هذه الآفة يظل مسؤولية الحكومات إلا أن نجاح تلك الاستراتيجيات يتطلب مساعدة دولية، ولا سيما فيما يتعلق بأكثر البلدان حرمانا التي يمثل تهميشها أمرا واقعا بالفعل. وينبغي أن يكون تحقيق اندماج أكثر البلدان فقرا في الاقتصاد العالمي أحد الأهداف ذات الأولوية للتعاون من أجل التنمية.

٨٠ - وتابع يقول إنه من المعترف به عموما أن النمو الاقتصادي هو شرط مسبق لمكافحة الفقر وأن النمو يتطلب تنفيذ سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي. وقال إن الصعوبة تكمن في تحقيق توازن دقيق بين الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والسياسات الاجتماعية المناسبة إذ أن تكافؤ فرص الإفادة من التعليم والخدمات الصحية واستغلال الأراضي والائتمان بالنسبة لجميع الفئات الاجتماعية يمثل أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص الى النساء والأطفال، وذلك ليس من الناحية الاجتماعية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية أيضا.

٨١ - ومضى يقول إن مسألة القضاء على الفقر هي مسألة جرت دراستها في جميع المؤتمرات العالمية التي انعقدت مؤخرا، ولا سيما مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن. ويتعين الآن ضمان متابعة الالتزامات المتعهد بها في تلك المناسبات. كما أنه من الضروري تعزيز الدعم المقدم للخدمات الاجتماعية الأساسية وفقا لصيغة ال ٢٠/٢٠ التي اتفقت عليها الآراء في أوسلو في عام ١٩٩٦.

٨٢ - واسترسل يقول إنه ينبغي أن يعتمد نظام التنمية المتعددة الأطراف نهجا متكاملا ومنسقا في متابعة المؤتمرات العالمية. وينبغي أن تتم متابعة السنة الدولية للقضاء على الفقر وتنفيذ عقد الأمم المتحدة المقبل للقضاء على الفقر وفقا للالتزامات المتعهد بها خلال تلك المؤتمرات.

٨٣ - واستطرد يقول إن فعالية تنفيذ الاتفاقات الدولية الناشئة عن المؤتمرات العالمية تقاس بما قد يكون لها من أثر على مستوى البلدان. وينبغي بالتالي تشجيع ممثلي جميع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على أن يثبتوا قدرة المنظومة على العمل على نحو منسق؛ فهذه هي الطريقة الوحيدة لاستعادة الثقة في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ولتوفير التمويل لها.

٨٤ - وواصل يقول إنه بالنسبة لمسألة التنمية الثقافية، فهو يرحب بنشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية وهو مهتم بما سيكرس له من متابعة. وقال إن بلده ينوي استضافة مؤتمر دولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ يحضره إخصائون في مجالي الثقافة والتنمية للنظر في هذا التقرير.

٨٥ - وأضاف يقول إن حكومته تؤيد بصورة خاصة النهج العالمي المعتمد في التقرير بالنسبة للمشاكل المرتبطة بالثقافة والتنمية؛ إذ أن المطلوب فيه إيجاد التزام ثابت إزاء التعددية والحقوق الثقافية، كما يؤكد فيه من جديد الحقوق المعترف بها عالمياً بالنسبة لمختلف الحضارات. فإذا كانت العولمة تمثل نزعة لا رجوع فيها بالنسبة للتنمية العالمية، فإن اللجنة ترى أنه يتعين بالتالي كفالة تنمية مستدامة وبشرية للجميع مع احترام البعد الثقافي.

٨٦ - وتابع يقول إن الأخلاقيات العالمية مسألة تتطلب دراسة مفصلة. وينبغي السعي إلى إيجاد فهم مشترك للمعايير الأخلاقية الأساسية التي لا ينظر إليها على أنها خطر يهدد التعددية الثقافية.

٨٧ - واختتم يقول إنه بالنسبة للسكان الأصليين الذين يوليهم التقرير اهتماماً خاصاً، فإن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية هامة فيما يتعلق بتعزيز حقوقهم ومصالحهم.

٨٨ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): أشارت إلى ما قدمه ممثلو السكان الأصليين من مساهمة مفيدة في أعمال اللجنة. وقالت إن الأخلاقيات العالمية هي عبارة عن قيم مشتركة للبشرية لا بد من أن تنشأ عنها مجموعة مترابطة من المبادئ تسمح بتحسين عملية تنسيق الأنشطة على الصعيد العالمي.

٨٩ - السيد أموري (البرازيل): تكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فقال إن هذه الرابطة تتميز بخصائص عديدة: اللغة المشتركة التي يتحدث بها ما يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة في ثلاث قارات، وهوية إثنية وتاريخية قوية، وعدم وجود أي ميل إلى الهيمنة، واضطلاع كل من البلدان الأعضاء بعمليات مختلفة لتحقيق التكامل الإقليمي بحيث "تصبح المجموعة أداة للربط بين المناطق ووسيلة تسهم في انفتاح هذه العمليات، وعزم مشترك على تعزيز التعاون من أجل التنمية. وتابع يقول إن رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالبرتغالية المجتمعين في لشبونة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، واضعين في اعتبارهم هذه الخصائص المختلفة، أعلنوا رسمياً إنشاء هذه المجموعة التي تقوم على أساس هوية لغوية وثقافية والتي

تضم مهامها التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والتقني والتبادلات التجارية. وقال إن هذه الأهداف تتفق تماما مع أهداف العقد الدولي للتنمية الثقافية.

٩٠ - وأشار إلى تقرير اللجنة العالمية عن التنوع المبدع فقال إن أحد الأهداف المبينة فيه يتمثل في العمل على إيلاء الثقافة في إطار عملية التنمية نفس الاهتمام المولى للبيئة. وينبغي إقرار ما تضمنه التقرير من إشارات إلى تعددية الوسائل الإنمائية وانتقاد مجانية أشكال الاستهلاك والسلوك وإدانة النعرة العرقية وكره الأجانب. وينبغي لمجلس إدارة اليونسكو أن يجري تحليلا منفصلا للتوصيات الواردة في التقرير وأن يوفر التوجيه للمنظمة بالنسبة للتنفيذ المحتمل لتلك التوصيات.

٩١ - واسترسل يقول إن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تؤيد الأعمال التي تضطلع بها اليونسكو وتقدر جهود الإنعاش التي يؤمل أن تساهم بصورة أكثر فعالية في تعزيز الثقافة كوسيلة إنمائية.

٩٢ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إن المدير العام لليونسكو أيد تماما تقرير اللجنة. وتعمل اليونسكو على تنفيذ برنامج جديد للتكامل الثقافي. أما فيما يتعلق بنزعة كره الأجانب والعنصرية اللتين تشهدهما بعض البلدان، فينبغي اتخاذ تدابير للتصدي لهما.

٩٣ - السيد أمواه (غانا): ذكر بأن ما يزيد على بليون نسمة يعيش في حالة فقر لا يمكن قبولها. وقد اعتبرت الحكومات والمجتمع الدولي القضاء على الفقر من أولويات التنمية نظرا لما لهذه المشكلة من طابع ملح. وتقوم الحكومات في جميع أنحاء العالم بتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية بغية تحسين وضع أكثر الناس حرمانا. إلا أنه من المؤسف أن يؤدي عدم كفاية الموارد المالية إلى إعاقة تنفيذ هذه البرامج.

٩٤ - وتابع يقول إنه ينبغي للحكومات، مهما كانت الصعوبات المصادفة، أن تواصل جهودها الرامية إلى مكافحة الفقر بغية الوفاء بما تعهدت به لشعوبها من التزامات. إلا أنه لا يسع البلدان النامية وحدها أن تقضي على هذه الآفة نظرا لما لها من أبعاد معقدة ولوجود ضغوط خارجية مختلفة.

٩٥ - واسترسل يقول إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أكدا عزمهما على مكافحة الفقر بوصف ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعملا على تنفيذ مختلف الاستراتيجيات تحقيقا لهذا الغرض، ولا سيما في إطار المؤتمرات الرئيسية المعقودة مؤخرا. وقال إن بلده يقدر هذه الجهود مع التأكيد على ضرورة اعتماد نهج متكامل إزاء هذه المشكلة، إلا أن القضاء على الفقر يتطلب أيضا أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير الكفيلة بالقضاء على أوجه التفاوت الهيكلي الملازمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية والتي تعيق الجهود الإنمائية للبلدان النامية.

٩٦ - ومضى يقول إنه لا جدال في أن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية كانت تزداد حدة أحيانا من جراء ما تتبعه تلك البلدان من سياسات غير ملائمة وما ترتكبه من أخطاء في الإدارة إلا أن النظام الاقتصادي الدولي الجائر هو أيضا مسؤول إلى حد كبير عن ازدياد أوجه التفاوت وحالات الظلم التي تشوب العلاقات الاقتصادية الدولية. وبغية القضاء على الفقر، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في القضاء على حالات انعدام التوازن الهيكلي التي ينطوي عليها هذا النظام وفي تنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز عملية إصلاح اقتصادات البلدان النامية.

٩٧ - السيد شونغ (جمهورية كوريا): قال إن الثقافة تعطي معنى للتنمية وتسمح للكائنات البشرية بالعيش معا في سلام وانسجام مع الطبيعة.

٩٨ - وأضاف يقول إن دور الثقافة في تنمية العلاقات الدولية وفي مسيرة التاريخ يثير الكثير من المجادلات منذ نهاية الحرب الباردة. وثمة مقالان هامين يصوران بوضوح هذا الجدل: المقال الأول وعنوانه "نهاية التاريخ" بقلم ف. نوكوياما والمقال الثاني "صدام الحضارات" بقلم ص. هنتنغتون. واستنادا إلى المقال الأول، كان لتطور العلوم الطبيعية الحديثة أثر سوي في جميع المجتمعات مما أدى إلى كفالة التجانس المتزايد للمجتمعات البشرية بغض النظر عن أصلها أو تراثها الثقافي، ويرى السيد نوكوياما أن تاريخ العالم يسير باتجاه الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية. بينما يرى السيد ص. هنتنغتون أن النزاعات الحضارية ستمثل المرحلة الأخيرة من تطور النزاع في العالم الحديث. أما النزاع الأكثر خطورة فسينشأ عن الفروق الثقافية التي تفضل الحضارات الواحدة عن الأخرى. وقال إن السيد هنتنغتون لا يتفق مع السيد نوكوياما في أن التاريخ يسير في اتجاه وحيد بل يؤكد أنه ينبغي محاولة تحديد العناصر المشتركة بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، فهو يرى أن البشرية لا تسير باتجاه حضارة عالمية بل نحو عالم يضم حضارات مختلفة يتعين على كل منها أن تتعايش مع الحضارات الأخرى.

٩٩ - ومضى يقول إنه مما يبعث على الارتياح أن يكون تقرير اللجنة، بالرغم من هذه الآراء المتضاربة، قد شجع الدول الأعضاء على تأييد التعددية والمبادئ والقيم الأخلاقية المعترف بها عالميا. وقال إنه ينبغي للجنة أن تحدد ما يوجد بين الثقافات من جوانب مشتركة وأن تنظر في كيفية تحقيق التعايش والانسجام بين هذه الثقافات المختلفة. وتستطيع اللجنة أن تساهم في مناقشة مسائل التنمية إذ ما سعت إلى وضع تعريف للدينامية القائمة بين الثقافة والتنمية وإلى تحديد النقاط المشتركة بين الثقافات المختلفة وإذا ما عملت على تعزيز التمسك بتحقيق التعايش بين جميع الثقافات.

١٠٠ - واسترسل يقول إن تقرير اللجنة ينطوي على رؤيا واضحة واستراتيجيات ذات صلة بالموضوع. أما بالنسبة لخطة العمل الواردة في جدول الأعمال الدولي للجنة، فينبغي الثناء بصورة خاصة على الجهود الرامية إلى تحديد أخلاقيات عالمية جديدة ووضع استراتيجيات إنمائية تراعي العنصر الثقافي وتعبئة المتطوعين من أجل التراث الثقافي واستخدام وسائل الإعلام استخداما تاما بغية العمل على تحقيق هذه الأهداف.

١٠١ - واستطرد يقول إن بلده يعرف من تجربته أن الثقافة والتنمية مصدرا قوة وثراء كل منهما للآخر. وخلافا للتنبؤات المتشائمة لبعض المراقبين، فإن بلده مقتنع بأن الثقافة قد لا تكون مصدرا للنزاعات بل عنصرا إيجابيا يساهم في تعزيز رفاه الإنسان ويساعده في تحقيق ذاته في جو من الانسجام مع الطبيعة والسلام مع جيرانه.

١٠٢ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إن اللجنة نظرت بصورة مفصلة في مختلف النقاط التي أشار إليها المتكلم السابق وأنه قد يكون من المناسب تحليل هذه العوامل من منظور مختلف. ويشهد التاريخ على أن الصدمات تنشأ بين الثقافات المختلفة عندما تحاول ثقافة ما أن تفرض نفسها على الثقافات الأخرى. ومن الضروري بالتالي العمل على أن تحترم كل ثقافة الثقافات الأخرى. فإن خطوط التقسيم التي تفصل بين الثقافات تتغير باستمرار من جراء عمليات التنقل عبر الحدود الجغرافية وتطور العقليات وازدياد سرعة عمليات التبادل الثقافي بين البلدان.

١٠٣ - السيد شوينار (كندا): قال إن بلده سيعمل على تحقيق التعميم الأوسع نطاقا للتقرير عن التنوع المبدع الذي وضعته اللجنة العالمية والذي شارك بلده في إعداده. وقال إن هذا التقرير سيثير بالتأكيد مناقشات متناقضة إلا أن أهميته تكمن في ذلك على وجه التحديد؛ فالهدف منه في الواقع هو الدعوة إلى التفكير، وأن هذا التفكير أساسي إذ أنه يتطرق إلى القيم التي تستلهمها البشرية والتي تقرر مصيرها. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور حراز في هذا السياق وأن تساعد الشعوب في أن تعي أن أوجه التشابه والتباين بينها يمكن أن تتواجد في إطار من القيم المعترف بها عالميا وفي جو من التكافل. وثمة عنصر هام في التقرير هو الإشارة إلى ضرورة أن يوافق المجتمع الدولي على إسناد دور أكبر إلى عناصر المجتمع المدني: المنظمات غير الحكومية والأقليات والأعمال الحرة والنقابات، إلخ. وقال إن بلده يؤيد تماما الجهود الرامية إلى إشراك هذه المجموعات في الاجتماعات الدولية وفي غيرها من أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

١٠٤ - وتابع يقول إن ما يحدد أي ثقافة ويساعد في استمرارها هو وجود تراث مشترك وهذا الإحساس بالانتماء أساسي لضمان سلامة أي ثقافة. لذا ينبغي تشجيع إدراج عنصر حفظ التراث الثقافي في الاستراتيجيات الإنمائية إذ أن نجاحها يتوقف على ذلك. وينبغي بالتالي زيادة وعي هيئات المساعدة الإنمائية بهذه الضرورة.

١٠٥ - واسترسل يقول إن اللجنة تستحق الشناء على تقريرها إذ أنه يتطرق إلى صميم شواغل العقد العالمي للتنمية الثقافية. لكنه يود مع ذلك، أن يوجه الانتباه إلى بعض النقاط التي تشغل بال وفده وذلك لإثارة مزيد من التفكير. إذ أن وفده يرى مثلا أن اقتراح بإنشاء منتديات دولية جديدة قد ينشأ عنه ازدواجية بين تلك المنتديات ومنظمات يتعين بالأحرى تعزيز ولايتها. من جهة أخرى، فإن بلده دافع عن

فكرة إنشاء نظام للإنذار المبكر يسمح بتدارك ما قد ينشأ من منازعات إلا أنه قد يكون من المناسب النظر في إمكانية اعتماد بعض المعايير الثقافية لدى وضع هذا النظام. وقال إن من عناصر التقرير الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة لبلده التركيز على الحقوق الثقافية وتجريم انتهاكها. إذ أن هذه الحقوق المنصوص عليها في صكوك مختلفة ليست من النوع الذي يسهل تجريمها.

١٠٦ - واختم يقول إن نجاح هذا التقرير سيقاس بما سيثيره من حوار وما سيتيح من تبادل للآراء. وينبغي مواصلة عملية التفكير والتشاور بالاستناد إلى هذا المنظور.

١٠٧ - السيدة أريزبي (المدير العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): أشارت إلى كلمة المتحدث السابق فقالت إنها تقر بأنه لم يتسن للجنة الوقت الكافي للنظر بصورة مفصلة في الهياكل التي يتعين إقامتها في هذا السياق. أما بالنسبة لتجريم انتهاك الحقوق الثقافية، فمن الضروري تعزيز هذه الحقوق في إطار حقوق الإنسان الأساسية.

١٠٨ - وتابعت تقول إنه تم إحراز تقدم سريع في إطار العولمة الثقافية، لا سيما من جراء استحداث تكنولوجيات إعلامية جديدة. أما بالنسبة لمعرفة ما إذا كان هذا التقدم يمثل ظاهرة دائمة، فينبغي تزويد اليونسكو بقدر أكبر من البيانات كي تتعمق في دراسة هذه المسألة.

١٠٩ - السيد التني (السودان): أعرب عن تقديره للمبادرة الشجاعة المتمثلة في تقرير اللجنة العالمية الذي كان يهدف إلى التغلب على العقبات التي تعيق قيام وحدة بين الشعوب وعلى النزاعات الثقافية. وأشار إلى وجود ترابط وثيق بين الثقافة والتنمية وإلى أن التعددية الثقافية تمثل قوة مبدعة وتكفل ازدهار كافة المجتمعات. ومن الضروري أن تتقبل جميع البلدان والشعوب التعددية من حيث أنها تعني الهوية وتعزز الانتماء إلى الوطن. وأعرب عن أسفه لأن بعض القوى تحاول التأثير في تلاحم المجتمعات وتقوم بذلك أحياناً من خلال ممثلي بعض المنظمات، مما قد ينطوي على عامل مزعزع للاستقرار. كما ينبغي اتخاذ موقف يتسم بالتنبه الدائم إزاء الدور الذي تؤديه وسائط الإعلام الدولية.

١١٠ - واسترسل يقول إنه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين يبدو أن النشاط ٤ الوارد في التقرير قد أغفل عاملاً هاماً للغاية وهو تلاحم الأسرة الذي هو أساس تلاحم المجتمع. وهذا يمثل أحد أوجه التصور الذي يتعين تداركه.

١١١ - وقال في موضوع الأخلاقيات العالمية أن جميع الثقافات والديانات اعتمدت عدداً من المبادئ المشتركة القائمة على أساس التعاون بين البشر. ولا بد وأن يؤدي هذا التفاعل إلى اتساع الهوية بين الأغنياء والفقراء. إلا أنه من المؤسف أن تكون بعض البلدان التي ترفض الاعتراف بهذا التنوع ميالة إلى الاستخفاف بحضارات البلدان الأخرى وإلى حرمانها من الحق في التنمية الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وبالتالي، ينبغي تعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل أن تكون قادرة فعلاً على تحقيق وحدة

الشعوب وتضامنها وفقا للميثاق. وقال إن لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو دورا هاما تقوم به في هذا المجال.

١١٢ - السيدة أريزبي (المديرة العامة المساعدة لشؤون الثقافة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): أشارت إلى أن تحقيق الوحدة بين البشر يمثل الخطوة الأولى باتجاه تطبيق أخلاقيات عالمية. إذ أن جميع المجتمعات عملت على إيجاد هياكل أساسية تساعد في تحقيق الوحدة بين أفرادها. ولاحظت أن مصطلح "الحضارة" لم يعد مستخدما في عالم الإنسان إذ أنه يوحي بوجود هرمية وهو يتنافى ومفهوم الديمقراطية الذي يدافع عن أصحاب هذا التقرير وقد تمت الاستعاضة عنه بمفهوم "الثقافة". وقالت إن المساواة بين الجنسين مرهونة فعلا بتعزيز الأسرة إلا أنها تتوقف بصورة خاصة على أوامر القرابة والعلاقات المجتمعية المنصفة التي تسمح بإيجاد تضامن حقيقي وبتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء.

١١٣ - الرئيس: قال إن اللجنة أنهت نظرها في الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز) من البند ٩٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠